الاثار الاجتماعية والاقتصادية لتعاطي المخدرات في العراق

م.د غدير عبد الرسول شواي

مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية/ الجامعة المستنصرية

المستلخص

تعد المخدرات افة تفتك بالمجتمعات وشبابها وتؤثر تأثيراً سلبياً عليها سواء من الناحية الاقتصادية او الاجتماعية، اذ تستهلك طاقة الشباب هذه الطاقة المهمة في تقدم المجتمعات وبذل المزيد من الجهد لتقدم البلد، فكلما اثرت المخدرات على هذه الطاقات الشبابية كلما ادت الى تراجع المجتمعات اقتصادياً واجتماعياً، ناهيك عن تأثيرها على تماسك الاسرة النواة الاساس في المجتمع.

Abstract

Drugs are a scourge that kills societies and their youth and negatively affects them, whether economically or socially, as the energy of young people consumes this important energy in the progress of societies and exert more effort for the progress of the country, the more drugs affect these youth energies, the more they lead to the decline of societies economically and socially, not to mention their impact on the cohesion of the family, the nucleus of society.

المقدمة

للمخدرات اهمية تكمن في خطورتها على استقرار اي مجتمع سواء من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، اذ تتداخل الاسباب الفردية والعائلية ناهيك عن دور المجتمع في تفاقم هذه الظاهرة، التي لم تكن منتشرة مثل ماهو هليه اليوم، نتيجة الحدود المفتوحة بين العراق والدول الاخرى، الامر الذي جعل العراق بلداً مستورداً وبعض شبابه متعاطياً، الامر الذي يستلزم جهد اكبر للحد من هذه الظاهرة.

اهمية البحث

ينطلق البحث من اهميته في اثاره الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على جميع فئات المجتمع وعلى تقدمه واستقراره، والتي اصبحت ظاهرة منتشرة بين فئات الشباب العراقي.

اشكالية البحث

تشكل المخدرات مشكلة حقيقية تواجه المجتمع العراقي، الامر الذي يجعلنا نطرح بعض التساؤلات:

1- ماهي المخدرات وماهي اسباب انتشارها؟
2- وما الاثار التي تسببها المخدرات؟
3- ماهو دورالقضاء العراقي من المخدرات والمتعاطين لها؟
4- كيف يمكن الحد من هذه الظاهرة؟

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مؤداها ان استمرار تصاعد انتشار ظاهرة المخدرات يستلزم حلول وتوصيات تبدأ من الاسرة والمدرسة للحد منها، وتوعية الاخرين بخطورتها.

منهجية البحث

المبحث الاول/ المخدرات(اطار نظري مفاهيمي)

قبل الدخول في في اثار المخدرات على العراق لابد من اعطاء تعريف لها ومعرفة اسبابها

فتعرف المخدرات من الناحية العلمية بأنها: (مجموعة من العقاقير التي تؤثر على النشاط الذهني والحالة النفسية لمتعاطيها، إما بتنشيط الجهاز العصبي المركزي، أو بإبطاء نشاطه أو بتسببها للهلوسة أو التخيلات، وهذه العقاقير تُسبب الإدمان، وينجم عن تعاطيها الكثير من مشاكل الصحة العامة، والمشكلات الاجتماعية).

يذهب الكثير من الباحثين إلى تسمية أبحاثهم بجرائم المخدرات، وهذا غير صحيح وإنما التعامل بها خلافاً للقانون يعد جريمة ، ويكون التعامل بها مشروعاً في المجالات الطبية وفق توصيف الطبيب المختص لتخفيف الآلام بشكل عام، أو للمساعدة على النوم في بعض الحالات النفسية).

والجذور التاريخية لظهور مخدر الكريستال في ألمانيا قبل الحرب العالمية الأولى فتم تصنيعه لأول مرة ، ثم طوره اليابانيون واستخدموه خلال الحرب العالمية الثانية لإبقاء الجنود في حالة يقظة لساعات طويلة.

اما بالنسبة للاسباب المؤدية إلي تعاطي وإدمان المخدرات :

أولاً: الأسباب الإجتماعية لتعاطي وإدمان المخدرات:

يمكن حصر أهم الأسباب المؤدية إلي تعاطي وإدمان المخدرات في النقاط التالية:

1- فشل الأسرة في التنشئة الإجتماعية والتي تتمثل بالقدوة السيئة من قبل الوالدين او إدمان أحد الوالدين اوانشغالهم الوالدين الابناء ناهيك عن عدم التكافؤ بين الزوجين، فضلاً عن القسوة الزائدة على الابناء وكثرة تناول الوالدين للادوية والعقاقيروالضغوط التي تمارسها الاسرة على الابن.

2-**الاسباب التي تعود للفرد وهي:** ضعف الوازع الديني لدى الفرد المتعاطي مجالسة أو مصاحبة رفاق السوء الاعتقاد بزيادة القدرة الجنسية، السفر إلى الخارج، الشعور بالفراغ، السهر خارج المنزل توفر المال بكثرة الهموم والمشكلات الاجتماعية، الرغبة في السهر و حب التقليد.

3- **الاسباب التي تعود إلى المجتمع وهي:** توفر مواد الادمان عن طريق المهربين والمروجين وجود بعض أماكن اللهو في بعض المجتمعات دون مراقبة جلب العمالة الاجنبية الهامشية التي تتطلبها عمليات التنمية، الانفتاح الاقتصادي قلة الدور الذي تلعبه وسائل الاعلام المختلفة، فضلاً عن التساهل في استخدام العقاقير المخدرة وتركها دون رقابة غياب رسالة المدرسة([1]).

4- الأسباب الوراثية لتعاطي المخدرات: تلعب الجينات الوراثية دوراً هاماً في تعاطي المخدرات، حيث أكدت مجموعة من الدراسات العلمية أن نصف خطر تعرض الشخص للإدمان على المخدرات يرجع إلى العامل الوراثي، حيث أن جينات إدمان المخدرات تنطوي على تسلسل جيني متعدد، مثل تلك الموجودة في مستقبلات النيكوتين في الدماغ، وتساهم بشكل كبير في الإدمان على المخدرات([2]).

([1]) محمد مناور المطيري، الادمان بين الاسباب والحلول، قطاع الامن الجنائي، الادارة العامة لمكافحة المخدرات، دولة الكويت، 2021، ص11.

([2]) احمد نعماني، مخاطر تعاطي المخدرات، محاضرات علم النفس، مرحلة ثالثة، جامعة الجزائر، 2022، ص2.

المبحث الثاني/ الاثار الاقتصادية والاجتماعية للمخدرات

قبل سقوط النظام، كان العراق ممراً لعبور المخدرات الإيرانية والباكستانية الى دول الخليج وتحديداً السعودية والكويت ودول خليجية أخرى، الا انه تحول بعد 2003 الى مستهلك رئيسي وثم أصبح مُصنعاً في الآونة الأخيرة من خلال تجار صغار تلاحقهم القوات الأمنية بشكل مستمر، في حين تتجاهل المتورطين الرئيسيين لارتباطهم بجهات سياسية متنفذة وميليشيات مسلحة. حولت هذه الميليشيات منفذ الشلامچة الحدودي في البصرة جنوب العراق الى معبر للمخدرات وتجارتها داخل البلد.

وفى هذا السياق، يقول مسؤولو الأمن والصحة انه مع تزايد تدفق الأدوية مثل الكابتاغون أو(الميثامفيتامين) ومخدر الكريستال- الذي انتشر بشكل واسع في الفترة الأخيرة - من الدول المجاورة في السنوات الأخيرة، وصل الوضع لمستويات خطيرة ولا يمكن للسلطات التعامل معه بسبب محدودية الموارد. كما قال العقيد زياد القيسي، المتحدث باسم إدارة مكافحة المخدرات بوزارة الداخلية، أن ظاهرة تنامى تعاطى المخدرات والاتجار بها صار "مشكلة تحتاج إلى تعاون من جميع الأطراف - حتى من المجتمع الدولي."

لذلك فأن المخدرات تؤثر من الناحية الاقتصادية على موارد الثروة الطبيعية والبشرية اذ ان الفئة التي تعمل او تتعاطى بها تصبح غير منتجة وانما مؤثرة تأثيراً سلبياً مما يعرقل أي جهود خاصة بالتنمية الشاملة في المجتمع، كما ان جرائم المخدرات تكلف ميزانية الدولة اعتمادات مالية فادحة تنفق في سبيل اعداد الخطط والاستراتيجيات الامنية التي تستهدف مكافحة مهربي المخدرات وموزعيها ، وعلاج المدمنين واصلاحهم وتأهيلهم، هذا في الوقت الذي كان يجب فيه توجيه هذه الموارد الى برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين الاحوال المعيشية للمواطنين، اذ تتلخص أهم الأبعاد الاقتصادية لجرائم المخدرات بصورة عامة، على النحو الآتي :-

1- انتشار جرائم المخدرات يؤدي إلى زيادة عدد أفراد الشرطة من خلال المديريات والأقسام المختصة ، وزيادة عدد الموظفين التابعين للسجون المختصة بهذا النوع من الجرائم ، وزيادة القضايا المقدمة إلى المحاكم وزيادة المستشفيات والمراكز المختصة بمعالجة حالات إدمان ، ينتج عن ذلك زيادة الأعباء المالية على الدولة ، فضلاً عن التسبب بفقدان الكثير من انتاجية هؤلاء ، لو أنهم اتجهوا إلى قطاعات اقتصادية متنوعة بدلاً من قيامهم بمطاردة مجرمي المخدرات ومحاكمتهم وعلاج المدمنين منهم.

2- جرائم المخدرات تمثل عبئاً كبيراً على الدخل المحلي والقومي للدولة ، فهناك خسائر مادية اقتصادية تتكون بفعل المصروفات الكبيرة التي تستهلكها عمليات الوقاية والعلاج والمكافحة وإنشاء المؤسسات المختصة ، وكذلك الانفاق الحاصل على العاملين في الأجهزة المختصة ، والإنفاق على السجون والمستشفيات التي يرقد بها مجرمو المخدرات، لو استغلت هذه الأموال بصورة صحيحة فسيؤدي الى تحقيق التنمية الشاملة المستدامة بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية

3- .المبالغ التي تنفق على المخدرات والناتجة من تجارتها ، دائماً ما تتميز بكبرها وضخامتها ، فمثلاً لو كانت المخدرات تزرع في المجتمع الذي تستهلك فيه ، يؤدي إلى ضياع جزء كبير من الثروة القومية للدولة ، مما يؤدي إلى ضياع مساحات زراعية صالحة لزراعة أنواع أخرى من المحاصيل الضرورية لديمومة الحياة البشرية والاستفادة منها بالأسواق المحلية والخارجية ، مما يدر الأرباح على الدولة ومن ثم انعكاسها على الميزان التجاري بصورة عامة

4- إن جرائم المخدرات تمتاز باستهلاكها للعملة الصعبة داخل الدولة المستهلكة وتهريبها إلى الخارج وتأمينها ببنوك الدول المتعاونة معهم في أغلب الأحيان ، فلو استغلت هذه الأموال بصورة صحيحة على توفير الخدمات المتنوعة وتنمية القطاعات الاقتصادية للدولة ، لأحدث ذلك نمواً اقتصادياً كبيراً.

5- تتأثر الدخول الشهرية الثابتة والمتحركة للأفراد داخل الدولة بجرائم المخدرات ، من خلال صرفها على الكميات الكبيرة المستهلكة من المخدرات من قبلهم ، بدلاً من توجيهها إلى تطوير الجانب الاقتصادي الشخصي للفرد.

كما إن لانتشار ظاهرة جرائم المخدرات بعداً اقتصادياً على المستوى الرسمي للدولة ، فلا يتمثل فقط بعمل عصابات التجارة غير المشروعة للمخدرات ، إنما تمتد أبعادها إلى دول تجعل من ترويج المخدرات جزءاً من سياستها الخارجية للنيل من المجتمعات التي تحاول تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما هو الحال بالنسبة لكثير من الدول كالولايات المتحدة الامريكية في العراق وأفغانستان، ودول الجوار الجغرافي بالنسبة للعراق ، كذلك إسرائيل بالنسبة لفلسطين ولبنان وسوريا، إذ يعد إنتاج المخدرات وزراعتها مورداً اقتصادياً ضخماً.

أما بخصوص البعد الجيوبولتيكي الاقتصادي لجرائم المخدرات في العراق ، جاء من كون العراق محاط بدول تعد من الأسواق الكبيرة للمخدرات ، كذلك يعد من أهم

المحطات التي تمر بها المسارات الرئيسة لتهريب ونقل المخدرات حول العالم ، فضلاً عن دول أخرى تعاني من العقوبات الاقتصادية التي أدت بها إلى البحث عن مصادر تمويل أخرى ، ومن هذه المصادر عمليات تجارة المخدرات التي عدتها الدول من المتنفسات الاقتصادية غير الشرعية، إذ أصبحت المنافذ الحدودية العراقية بوابات لدخول المخدرات لا سيما الحبوب المخدرة ، ونقلها إلى الداخل العراقي و إلى الدول الأخرى لاسيما المجاورة ، إذ إن المنافذ الشرقية (الشلامجة، زرباطية، بشماخ، المندرية) المحاددة مع الجمهورية الاسلامية الإيرانية لها الدور الكبير في عمليات تهريب المخدرات ، زيادة على المنافذ الغربية المتمثلة في منافذ (الوليد ، القائم ، ربيعة) المحاددة مع الجمهورية العربية السورية ، أما شمالاً فتمثلت بمنفذ (ابراهيم الخليل) المحادد مع الجمهورية التركية.

اما من الناحية الاجتماعية إن مجتمعنا العراقي الذي عانى من حروب وويلات وحصار اقتصادي شامل فضلاً عن الاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003 والحروب الاجتماعية التي عانى منها المجتمع العراقي وما زال كل هذه الظروف ادت دوراً كبيراً في زعزعة استقرار المجتمع فخطورة الحرب لا تكمن في الخسائر المادية التي تلحقها أو في خسائر الأرواح فحسب بل هنا مسألة مهمة وهي فقدان الأمن الاجتماعي الذي من الواجب توافره لأفراده فأن مشكلة تعاطي المخدرات وإدمانها من أكثر المشاكل الاجتماعية خطورة ولها تأثير قوي على تقدم أي مجتمع كماً وكيفاً، وتستنفد معظم طاقات الفرد والمجتمع وإمكانياتها، كما تؤدي الى كثرة البطالة بعد انخفاض المستوى الدراسي او اليد العاملة وعدم القدرة على التحكم بالمواقف، ناهيك عن ان جرائم تعاطي المخدرات والادمان عليها تستهدف في الغالب شريحة الشباب والاحداث ، وهم يشكلون العمود الفقري في البناء الاجتماعي العراقي وعماد تنمية المجتمع وبناء مستقبله، فضلاً عن كثرة الخلافات العائلية التي تلقي بضلالها على الاطفال وتربيتهم، ويرتبط تناول المخدرات بارتكاب الجرائم كالسرقات والاتجار بالمواد المخدرة والعنف وتمويل انشطة الجماعات المسلحة الخارجة عن القانون، كما أن النظام القيمي والديني والثقافي يتأثر لدى الشباب.

وعليه فإن هذه الأمور تؤدي إلى خلق بعد جيوبولتيكي اجتماعي خطير لجرائم المخدرات والجهات الراعية لها لجعل المجتمع يعيش حالات صراع اجتماعية قضت وستقضي على أية صيرورة مجتمعية وطنية حقيقية الهدف منها تشجيع وخلق المواطنة بين أفراد المجتمع مبنية على سيادة القانون واحترام التنوع ، مما يجعل الدولة والمؤسسة الاجتماعية في حالة ضعف

مستمر، مؤدية إلى تقويض أسس التعايش وثقافة قبول الآخر ، وعاجزة بكل أدواتها عن مواجهة هذه المشكلات ، وغير قادرة بسبب ضعفها على وضع الحلول الجذرية المناسبة لها ، هذا الضعف يعد أهم الأبعاد الاجتماعية التي عملت المخدرات وجرائمها على نشرها في كل مفاصل المجتمع([3])، كما وترجع خطورة المخدرات الي أن تأثيرها المدمر لا يقتصر علي المدمن فقط من حيث صحته الجسمية والنفسية وتوافقه الإجتماعي وقدراته الفكرية وإنتاجيته، بل يمتد الي الأسرة والمجتمع بأسره، حيث تنعكس آثارها سلبا علي كافة النواحي المرتبطة بالتنمية الإجتماعية والإقتصادية والسياسية للمجتمع([4]).

وتعد المخدرات من أعقد المشاكل التي تواجه المجتمعات اليوم ولاسيما المجتمعات النامية. ويعتبر تقدير الآثار السلبية لاستخدام المواد المخدرة على الأفراد وانعكاس ذلك على مجتمعنا العراقي مهمة صعبة، وتكمن الصعوبة في السرية التامة التي تحيط بعملية تداول هذه المواد وتناولها، فضلا عن قصور الإحصاء والمتابعة في مجتمعنا العراقي.

([3]) ماهر حيدر نعيم الجابري، الابعاد الجيوبوليتيكة لجرائم المخدرات واثرها على الامن الانساني في العراق، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة المثنى، 2023، ص143.

([4]) احمد حويتي، مصدر سبق ذكره، ص3.

المبحث الثالث: الاحكام القضائية للمخدرات في العراق

ابتداء ان قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (50) لسنة 2017 يختلف عن قانون المخدرات العراقي رقم 68 لسنة 1965، وقد نص القانون الجديد على أن عقوبة الاتجار في المخدرات هي السجن المؤبد، وغرامة مالية تصل إلى 10 مليون دينار عراقي ويتحدد ذلك وفقًا لنوع المخدر المستخدم وقد تخفف إلى خمسة أعوام لذلك يطالب الحقوقيون بتشديد العقوبة على أي نوع من المخدرات لتصل إلى الإعدام، وذلك بسبب زيادة عدد المتاجرين وفقًا للاحصائيات التي تشير إلى زيادة عددهم سنة بعد سنة لعدم وجود عقوبات رادعة تمنعهم.

بالإضافة إلى ان من يستخدم ارض زراعية بهدف استزراع مادة مخدرة أو أعشاب مخدرة أو ساهم بطريق العلم أن يزيد إنتاجها دون داعٍ طبي وإذن دولي.

أما عن عقوبة تعاطي المخدرات في القانون العراقي وفقًا للمادة 2 تنص على السجن المؤبد وغرامة مالية تتراوح من عشرة مليون دينار حتى ثلاثين مليون دينار عراقي بقصد الإتجار دون دواعي طبية وإذن دولي ، في الأحوال الآتية:

1- كل من يحوز مواد مخدرة أو احتفظ بها أو تبادلها أو ساهم في تداولها سواء كانت مخدرة مدرجة في القانون أو ما يشابه تأثيرها على المخ والجهاز العصبى، كذلك من عمل وساطة بين التاجر والمتعاطي أو من ساهم بأي شكل في الإتجار فيها.
2- كذلك من ساهم بأي شكل على تشجيع التداول والتعاطي، وأما من كان في مركز يسمح له بالحيازة بهدف قانوني واستخدمها بشكل خاطئ وتاجر فيها أو تعاطاه.
3- كذلك من يجهز مكان بهدف تسهيل التعاطي أو من ساهم في تشجيع الآخرين على الإتجار والتعاطي.

و على الرغم من سن قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (50) لسنة 2017 فضلا عن القوانين الأخرى السابقة واستحداث مديرية خاصة بمكافحة المخدرات واتخاذ جملة من الاجراءات، إلا إن تقارير الجهات المختصة ونتائج البحوث والدراسات المتعلقة بالمخدرات بينت تزايد حالات التعاطي والاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية، الأمر الذي يرتب علينا جميعا واجبا شرعيا وقانونيا ووطنيا وأخلاقيا في أن نتصدى بحزم لهذه الظاهرة كل بحسب موقعه في المجتمع" لان العراق يفتقر إلى مؤسسات التأهيل الصحية والنفسية للضحايا كما ان

التعامل معهم كمجرمين يدفعهم إلى الخوف وعدم اللجوء إلى المؤسسات الصحية، إلا بعد إلقاء القبض عليهم من الجهات الأمنية، لأن المتعاطي يعد مجرماً في نظر القانون."

نسب المتعاطين للمخدرات من الرجال والنساء واعمارهم واكثر المحافظات تواجداً

ان الاحصائيات التي اوردناها هي إحصائية مفصلة لتجارة المخدرات وتعاطيها في العراق خلال 4 سنوات،كشف عنها المتحدث باسم مديرية مكافحة المخدرات في وزارة الداخلية، العقيد بلال صبحي، مؤكدًا "زيادة المخاطر والانتشار الواسع خلال الفترة الأخيرة."

- 2020 بلغ عددهم 7500 متهم بين مروج وناقل ومتعاطي
- 2021 بلغ عددهم 12800 متهم بين مروج وناقل ومتعاطي
- 2022 بلغ عددهم 16800 متهم بين مروج وناقل ومتعاطي
- 2023 لغاية شهر تموز/يوليو، بلغ عددهم أكثر من 10 آلاف متهم بين مروج وناقل ومتعاطي

أن "نسب تعاطي المخدرات باتت مقلقة بشكل متزايد، وأن "الفئة العمرية التي تتعاطى المخدرات هي بين 15 و35 سنة، إلا أن النسبة الأكبر في مراكز علاج الإدمان تنحصر بين عمر 17-25 سنة". كما أن "الخوف من العقوبات المتشددة التي تعامل المتعاطي كمجرم وليس ضحية والوصمة الاجتماعية تمنع الكثير من المدمنين من تلقي العلاج". كما ونوهت على أن "هناك مقاهي لترويج المخدرات، تجذب الزبائن للإدمان من خلال وضع المخدر في الاراكيل دون الطلب منهم"

اما المحافظات التي تكثر فيها المخدرات

سجلت مدن عراقية أعداداً مخيفة بنسب التعاطي بينها نينوى، والبصرة، والعمارة، وبغداد وكذلك في مدينة الأنبار غرب البلاد حيث تمت مصادرة ملايين الحبوب من مادة الكبتاغون المخدرة.

واكثر المحافظات نسبة هي البصرة ولعل السبب الرئيسي لارتفاع المتعاطين والمروجين في مدينة البصرة، يعود لموقعها الجغرافي.

توصيات

1- للحد من اثار هذه الظاهرة الخطيرة في المجتمع العراقي يجب على صانع القرار العمل على تفعيل القطاع الخاص والعام كأجراء لاستقطاب الاجيال الشابة في توفير فرص العمل.
2- نشر ثقافة الوعي الصحي من خلال دورات علمية عبر وسائل الاعلام المرئية المقروءة والمسموعة.
3- انشاء مجلس اعلى لمكافحة افة المخدرات في مجلس الوزراء بالتعاون مع وزارتي الداخلية والصحة والتعليم العالي.
4- اعطاء دور منظمات المجتمع المدني في ممارسة دورها المجتمعي وذلك ب اقامة ندوات ودورات علمية تحد من اثار المخدرات .
5- حث النخب الاكاديمية والعلمية في التصدي لاثار هذه الظاهرة عبر كتابة البحوث العلمية واعطاء المعالجات والحلول لها|.
6- تنظيم لقاءات دورية مع شيوخ ووجهاء العشائر من خلال الحديث عن حجم الكوارث التي تصيب الفرد والجماعة المتعاطية لهذا العقار الضار.
7- دور المؤسسة الدينية في الوقوف ومجابهة تداعيات هذه الظاهرة المنتشرة في المجتمع عبر ابراز الاحكام الشرعية وحرمة تعاطيها عبر الخطاب الديني.
8- العمل على تقوية القانون لان القانون لايزال يعاني من الهفوات اذ نلاحظ تدخل المحسوبية والمنسوبية فقد يحبس شخص ثم يطلق سراحه نتيجة لتدخل الوساطة، او ابن فلان وغيرها من الامور.